

حكم مأزوم: شرح الحركة الاحتجاجية في العراق

كمران محمد بلاني



هذا الموضوع مترجم من اللغة الانجليزية عن موقع منتدى الشرق

ملخص: ما هي الاسباب الجذرية للاحتجاجات الحالية في العراق؟ وما آثار هذه الاحتجاجات على العلاقات بين الدولة والمجتمع؟ وما الذي يمكن عمله؟ إن ما يجري الآن في العراق يعكس أزمة حكم عميقة في البلاد، نتجت تلكم الأزمة عن التقاسم العرقي والطائفي للسلطة، وعن الاقتصاد المعتمد على النفط، بالإضافة إلى قوات الأمن المفككة إلى حد كبير.

المقدمة

على الرغم من كثرة القيود المفروضة على المشاركة الشعبية إلا أن التعبئة المجتمعية في العراق قد شكلت ظاهرة مهمة منذ تغيير النظام في عام ٢٠٠٣، لكنها في الوقت ذاته لم تُدرس الدراسة الكافية. إذ تمثل الاحتجاجات والمظاهرات في العراق تحديات خطيرة، كان لها تأثير كبير على المشهد السياسي القائم خاصة منذ عام ٢٠١١.

اشتعلت هذه الاحتجاجات على خلفية اختلال النظامين السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى التفكك الشديد لقوات الأمن. وقد بدأت الاحتجاجات منذ الأول من أكتوبر/تشرين الأول واستمرت في بغداد وغيرها من المحافظات ذات الأغلبية الشيعية في وسط وجنوب العراق رافعة مجموعة كبيرة من المطالب تتضمن وضع حد للفساد، وتحقيق ظروف معيشية أفضل، واستقلال العراق عن القوى الإقليمية (خاصة إيران)، والقوى الدولية (خاصة الولايات المتحدة)، والأهم من ذلك وضع نهاية لكامل النظام السياسي القائم في العراق منذ عام ٢٠٠٣.

ومنذ بداية الاحتجاجات سقط ما يزيد على ٤٦٠ قتيلًا وما يزيد على ٢٠ ألف مصابًا على يد مجموعات الحشد الشعبي المسلحة وقوات الأمن العراقية، ومن المتوقع أن تزداد أعمال العنف وأعداد الضحايا، وعلى الرغم من أن المطالب ليست ذات طابع طائفي إلا أن معظم الاحتجاجات تقع في بغداد والمحافظات الشيعية، ومع أن المشاكل نفسها تؤثر على جميع المناطق العراقية إلا أن التعبئة الاجتماعية تأثرت بدرجة كبيرة بالظروف المحلية التي تمثل بدورها جزءاً من نظام الحكم الذي تساهم فيه السياسات العرقية والطائفية (المحاصصة الطائفية)٢.

علاوة على ذلك وعلى عكس الموجات السابقة من الحركات الاحتجاجية في العراق -مثل احتجاجات فبراير ٢٠١١ في كردستان العراق، ومخيمات الاحتجاج السنوية ضد التهميش في ٢٠١٢-٢٠١٣، واحتجاجات ٢٠١٥-٢٠١٦ للمطالبة بالإصلاح، واحتجاجات ٢٠١٨ في البصرة- على عكس الموجات السابقة اتسمت الاحتجاجات الحالية بالإرادة الشعبية القوية والإيمان بالقدرة على التغيير، واتسمت كذلك برد الفعل العنيف والوحشي من جانب السلطات العراقية وعدم وجود أي حزب سياسي يقف بمفرده خلف الاحتجاجات. بالإضافة إلى ذلك وُصفت الحركة الاحتجاجية الحالية بأنها «انتفاضة» و «ثورة» من قِبل المتظاهرين على عكس الحركات السابقة، مما يشكل تحدياً للشرعية السياسية والعلاقات بين الدولة والمجتمع. ونتيجة لذلك بدأت أجزاء من المجتمع العراقي لأول مرة منذ عام ٢٠٠٣ في وصف السلطات العراقية بكلمة «النظام»، وهي كلمة ذات دلالات واضحة لشعوب المنطقة، وتعني سلطة لا تحظى بدعم شعبي أو شرعية. مع هذا -على عكس احتجاجات الربيع العربي عام ٢٠١١- لم تطالب الاحتجاجات العراقية مباشرة بإنهاء النظام، وإنما طالبت أكثر بإنقاذ البلاد (الوطن) من القوى الخارجية والزعماء المحليين الفاسدين.

في حين أن الاحتجاجات قد عبرت في البداية عن مطالب اجتماعية اقتصادية إلا أنها تطورت بعد ذلك إلى وضع معقد يكشف عن إحباط عميق ورفض كامل للنظام السياسي كله. إن هذه الاحتجاجات سيكون لها تأثير جوهري على نظام الحكم في العراق وعلى العملية السياسية برمتها على المدى القريب والبعيد على حد سواء، لكن التداعي الأكثر أهمية هو تقسيم البلاد إلى مجموعتين: السلطات والشعب. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذه الاحتجاجات ليست لها قيادة، مما منح الحركة الحالية المزيد من القوة والمعنى، غير أنه في

ومنذ بداية الاحتجاجات سقط ما يزيد على ٤٦٠ قتيلًا وما يزيد على ٢٠ ألف مصابٍ على يد مجموعات الحشد الشعبي المسلحة وقوات الأمن العراقية، ومن المتوقع أن تزداد أعمال العنف وأعداد الضحايا

ظل غياب قيادة لم تتمكن الحركة الحالية من ترجمة مطالبها إلى أفعال سياسية ملموسة حتى الآن، ولا يزال من المنتظر ظهور أي تمثيل سياسي حقيقي لها. وإلى أن يحدث ذلك (إذا حدث من الأساس) ستظل الحركة عرضة للاختطاف بسبب التنافس على السلطة والتناحر بين الأحزاب السياسية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

مثلت الاحتجاجات العراقية وردة الفعل العنيفة عليها من جانب السلطات صدمة للكثيرين، حيث كان يُنظر إلى تشكيل الحكومة الحالية بعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٨ على أنه حدث مهم في انتقال العراق من سنوات الحرب إلى العمليات السلمية لبناء الأمة والدولة. لقد استغرق الأمر شهوراً من المفاوضات المكثفة بين الكتل المنتصرة في الانتخابات البرلمانية للوصول إلى توافق سياسي، ومنذ عام مضى كان هناك تفاؤل واسع الانتشار بخصوص قدرة الحكومة الجديدة على دفع البلاد للمضي قدماً مع استفادتها من:

- (١) إعلان الانتصار العسكري على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)،
- (٢) منع انفصال إقليم كردستان العراق وتفكك الدولة،
- (٣) وجود وجوه "معتدلة" في الحكومة مثل عادل عبد المهدي وبرهم صالح اللذين شغلا منصبَي رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية على التوالي.

بالإضافة لذلك كان هناك اعتقاد بأن العراق لن يكون من بين أولويات القوى الغربية كدولة ذات أزمات إنسانية كبرى، بل اعتقد البعض أن العراق يمكن أن يصبح «جسراً» يجمع القوى الإقليمية معاً.^٣ ولكن بعد مرور سنة واحدة في الأول من ديسمبر/كانون الأول استقال عبد المهدي تحت ضغط المحتجين، واتجهت البلاد خاصة بغداد والمحافظات ذات الأغلبية الشيعية في وسط وجنوب العراق نحو الفوضى. والسؤال الذي يُطرح هنا هو: ما الخطأ الذي حدث؟

كيف يمكن فهم الاحتجاجات؟

لفهم الأسباب الجذرية لحركة الاحتجاج الحالية وتأثيرها على البلاد نحتاج إلى النظر إليها ضمن أزمة الحكم واسعة النطاق في العراق، والتي تتجلى في ثلاثة جوانب رئيسية: السياسة والأمن والاقتصاد. فما يحدث الآن ليس مجرد رفض من الشعب لسياسات معينة أو لحزب سياسي معين، وإنما رفض لكامل الحكومة العراقية الحالية والسلطات والطبقة السياسية وادعاءاتهم بامتلاكهم للشرعية. إن ما يحدث هو تراكم للإحباط بسبب عدم إحراز أي تقدم منذ عام ٢٠٠٣، وانعكاس للأزمات العميقة في التمثيل السياسي والحكم والانتماء. صحيح أن الدوافع الاجتماعية والاقتصادية كانت عاملاً أساسياً في تحفيز التحرك الجماعي منذ البداية، لكن المشكلة أكبر من ذلك بكثير. فالأساس الذي يفسر الأسباب الجذرية للحركة الاحتجاجية عام ٢٠١٩ في العراق هو عدم صلاحية النظام السياسي القائم منذ عام ٢٠٠٣؛ لكن السؤال يبقى مطروحاً حول أي من جوانب النظام أسهم في ضعف واختلال نظام الحكم برمته.

١. الحكومة:

على المستوى السياسي ارتكز النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على الاتفاق بتقاسم السلطة بالتراضي بين أكبر ثلاث مجموعات عرقية وطائفية في البلاد: العرب السنة والعرب الشيعة والأكراد. ووفقاً لهذا النظام غير الرسمي لتقاسم السلطة في العراق يحصل الشيعة على منصب رئيس الوزراء، ويحصل السنة على منصب رئيس البرلمان، بينما يحصل الأكراد على منصب رئيس الجمهورية. وقد أعاق هذا النظام على أرض الواقع محاولات الإصلاح السياسي الإداري الهادف.

العراق عام ٢٠١٧- كانت بدورها علامات على أن هذا النظام لم يتمكن من خلق شعور بالشراكة والمساواة لدى الجميع. المثير للاهتمام هنا أنه وعلى عكس التفسيرات السائدة سابقاً للسياسات العراقية فقد أظهرت الحركة الاحتجاجية لعام ٢٠١٩ أن هذا النظام غير مُرضٍ للشريحة أيضاً على الرغم من أن الجهات السياسية الشيعية تهيمن على بغداد منذ عام ٢٠٠٣.

٢. الاقتصاد:

على المستوى الاقتصادي أدى الاعتماد المستمر للبلاد على مواردها النفطية إلى الحيلولة دون حدوث تنمية اقتصادية مستدامة، وهو ما أدى -إلى جانب ارتفاع مستوى الفساد وسوء الإدارة العامة- إلى أن يُنظر على نطاق واسع إلى الدولة على أنها كيان مختل وظيفياً لا علاقة له بحياة الناس. يُشكل النفط تسعين بالمائة من إيرادات العراق، بينما يذهب ثلثا ميزانية العراق إلى رواتب الموظفين الحكوميين^٥. بوجود اقتصاد من هذا النوع لا يمكن لأية حكومة في العراق تقديم حل سهل لمطالب المحتجين.

٣. الأمن:

لا يمتلك العراق قوات أمنية وعسكرية موحدة، فبالإضافة إلى البيشمركة الكردية وقوات الأمن التي تعمل كدولة داخل دولة هناك العديد من قوات الأمن تسيطر على المشهدين السياسي والأمني في البلاد على نحو غير شامل. إن غياب قوة أمنية موحدة أو بنية «قيادة وتحكم» في القوات المسلحة العراقية أدى إلى إضعاف البلد وخلق فراغ للإرهاب، والأسوأ من ذلك أنه أدى إلى فتح المجال للتدخل الأجنبي. كذلك أدى الافتقار لقوة أمنية نظامية موحدة إلى قيام قوات انتهازية محلية وهجينة بالانتشار وتعزيز الانقسام في أنحاء البلاد. هذه القوات لا ترغب بالاندماج في قوات الأمن النظامية العراقية، حيث تمثل كل منها شريحة من شرائح المجتمع، وهو ما يعوق تنمية الشعور بكيان الدولة ومحاولات خلق الشعور بتمثيل الوطن والانتماء

إن غياب قوة أمنية موحدة أو بنية «قيادة وتحكم» في القوات المسلحة العراقية أدى إلى إضعاف البلد وخلق فراغ للإرهاب، والأسوأ من ذلك أنه أدى إلى فتح المجال للتدخل الأجنبي

ما يحدث هو تراكم للإحباط بسبب عدم إحراز أي تقدم منذ عام ٢٠٠٣، وانعكاس للأزمات العميقة في التمثيل السياسي والحكم والانتماء

مما دفع الرئيس الحالي لإقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني للقول صراحةً إن الكتل السياسية التي تمثل العناصر الثلاثة الرئيسة في العراق تهتم بدوائرها الانتخابية وسياساتها الحزبية أكثر من اهتمامها بالعمل لما فيه صالح البلاد. لقد أثبتت الكوادر السياسية أنها منهكة بتحويل البلاد إلى إقطاعات محدودة تهيمن عليها ولاءات عرقية دينية أو حزبية للاستجابة لرغبات المواطنين العراقيين. والنتيجة هي حكومة ضعيفة ورئيس وزراء ضعيف لا يحظى بالدعم الكامل من الكتل والأحزاب السياسية، وهو بالتالي غير قادر على مواجهة الفساد وتلبية المطلب الرئيس للشعب العراقي والمتمثل في الحكم الرشيد للبلاد. علاوة على ذلك لم يشهد العراق في فترات الأزمات سوى قدراً محدوداً من وحدة العمل بين مؤسساته السياسية الرئيسة المتمثلة في رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب الذين يمثلون مجموعات عرقية طائفية مختلفة. وفي حالة الاحتجاجات الحالية كان غياب التنسيق عائقاً أساسياً أمام وجود استجابة متسقة لإقناع المحتجين.

على الرغم من المشاكل الهيكلية العميقة في نظام تقاسم السلطة ذلك إلا أن هناك سؤالاً يطرح نفسه وهو: ما البديل؟

هذا الشكل من أشكال النظام السياسي غير منصوص عليه في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وكان منطوقه الرئيس هو ضمان إدراج ومشاركة جميع الجماعات في «العراق الجديد» بعد عام ٢٠٠٣. كان النظام يسمح بتوزيع المناصب لكن على أرض الواقع بقيت السلطة في أيدي الجهات السياسية الشيعية الفاعلة. لقد تم تقاسم المناصب الحكومية، لكن السلطة لم يتم تقاسمها.

لقد كانت احتجاجات ٢٠١٢-٢٠١٣ في المناطق ذات الأغلبية السنية رفضاً للحكم الطائفي لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي واستفتاء انفصال كردستان

له. معظم المحتجين الذين سقطوا قتلى في ٢٠١٩ قُتلوا على أيدي جماعات مسلحة من غير الدولة ولا يمكن للحكومة العراقية السيطرة على تصرفاتها. فمعظم هذه الجماعات المسلحة لها علاقات قوية مع إيران. ولا يقتصر الشعور بالتهديد من هذه الاحتجاجات على هذه الجماعات فحسب بل يشمل أيضاً داعمها الإقليمي إيران، والتي تتمتع بسلطة ونفوذ كبيرين في العراق منذ عام ٢٠٠٣. إن معالجة التفكك الأمني ليست مسألة عراقية محلية فقط، بل تتعدى ذلك لتكون مسألة إقليمية وربما دولية أيضاً.

سلطات دون دعم شعبي

في ظل وجود نظام طائفي عرقي لتقاسم السلطة واختلال الاقتصاد وتفكك الأمن ازداد انعدام ثقة الشعب في السلطات. ونتيجة لذلك فقد فقدت الطبقة السياسية الحالية في العراق الدعم الشعبي والشرعية إلى حد كبير. والأمر لا يقتصر على النخب السياسية بل يمتد ليشمل الزعماء الدينيين والمؤسسات الدينية مثل المرجع الشيعي الأكبر في العراق السيد آية الله السيستاني، حيث إنهم لم يتمكنوا من توحيد الأطراف الشيعية، وفي الوقت الحالي يواجهون انتقادات شديدة للغاية.

بعد استقالة عبد المهدي مالت الأحزاب إلى الحذر في تسمية مرشح جديد، مما يشير إلى افتقارها للدعم الشعبي. وهذا يدل على أن المعتز عليه - لدرجة الكراهية - ليس مجرد سياسي محدد أو سياسة محددة، وإنما «السلطة» بكل معانيها، وهو ما سيكون له انعكاسات مهمة على مستقبل البلاد. المشكلة هي أنه رغم غياب دعم شعبي للأحزاب السياسية إلا أن الجهات السياسية والجماعات المسلحة - مثل تحالف سائرون الذي يقوده مقتدى الصدر وائتلاف الفتح الذي يقوده هادي العامري وائتلاف النصر الذي يقوده حيدر العبادي وائتلاف دولة القانون الذي يقوده نوري المالكي والكتلة الكردية بقيادة البرزاني والطالبي - تحافظ على قوتها الصلبة من خلال أنظمة المحسوبية السياسية والطائفية. إن هذه الطبقة السياسية هي التي تشكل في النهاية أية حكومة جديدة، مما يديم انعدام الثقة بين الشعب والنخب السياسية، والافتقار إلى عقد اجتماعي مَرْضِي. بعبارة بسيطة: النتيجة على المدى القصير هي سلطة دون دعم شعبي.

في هذا السياق فإن السؤال الرئيس هو: هل ستعتمد السلطات العراقية على الدعم الشعبي لبقائها السياسي أم أنها ستعتمد على الدعم الخارجي و/أو العنف؟

على المدى الطويل تعتبر الشرعية الداخلية أمراً بالغ الأهمية للبقاء بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة بغض النظر عن مدى محاولة القادة التمسك بالسلطة بقبضة حديدية مع عدم الاعتماد على الدعم الشعبي. إن المصادر والخطابات القديمة للشرعية في العراق - الطائفية والإثنية والعرقية - لم تعد كافية في الوقت الحالي لضمان الدعم الشعبي، وستكون هناك حاجة لمصادر جديدة للشرعية وإلا فإن السخط الشعبي سيشكل تهديداً لاستقرار الدولة ووجودها. لذا يجب أن تحل الإدارة الفعالة الجامعة للشرعية محل الخطابات التي كان يتم تبنيها في السابق من قبل الجهات السياسية كالتخويف والتهديد بالخارج. لكن وكما أوضح التحليل أعلاه لا توجد لدى العراق إجابات لهذه المشكلات على المدى القصير: فأمور مثل قواته الأمنية المتفككة واقتصاده المعتمد على النفط والتقاسم العرقي الطائفي للسلطة - كلها أمور تقيد محاولات البلاد لعلاج الأسباب الجذرية للسخط الشعبي. بناء على هذا فإن السيناريو الأكثر رجحاناً على المدى القصير هو استمرار السخط الشعبي على السلطات العراقية وانعدام الثقة فيها.

فيما يتعلق بالشرعية الشعبية وعدمها فإن قدرة الجهات السياسية الفاعلة في العراق على الحصول على الدعم الشعبي تتفاوت تفاوتاً كبيراً، حيث إن البلاد منقسمة للغاية. على سبيل المثال بالنسبة للحشد الشعبي الذي يواجه المحتجين فإن الاحتجاجات لم تهدد مصالحه فقط، وإنما هددت أيضاً جوهر شرعيته وشعبيته التي حصل عليها خلال حربه ضد داعش. لقد نبعت شعبيته وانتصاراته في انتخابات ٢٠١٨ من دوره المحوري في هذا الصراع، لكن هذه الشعبية تم تقويضها بشكل كبير نتيجة للمواجهات مع المحتجين والتقارير الموثوقة التي تفيد بأن العديد من المحتجين قد قُتلوا

إن المصادر والخطابات القديمة للشرعية في العراق - الطائفية والإثنية والعرقية - لم تعد كافية في الوقت الحالي لضمان الدعم الشعبي، وستكون هناك حاجة لمصادر جديدة للشرعية وإلا فإن السخط الشعبي سيشكل تهديداً لاستقرار الدولة ووجودها

على مرشح جديد لخلافة عبد المهدي ٧. وعلى هذا سيكون أمام أكبر تحالف سياسي ١٥ يوماً لتسمية مرشح جديد لرئاسة الوزراء، ويحتاج رئيس الوزراء الجديد لتصويت نفس الأحزاب السياسية التي شكلت حكومة عبد المهدي عام ٢٠١٨.

من غير المرجح أن تُرضي هذه النتيجة المحتجين الذين طالبوا بإجراء انتخابات جديدة وإصلاح شامل للنظام السياسي في البلاد. هناك سيناريوهان رئيسان محتملان: الأول هو أن تعين الكتل السياسية -وهي نفس الأحزاب التي عينت المستقيل عبد المهدي- رئيساً جديداً للوزراء يُعدُّ البلاد لإجراء انتخابات جديدة. وهذا سيناريو محتمل، وقد تسمح الأحزاب السياسية الواقعة تحت الضغط بإجراء بعض الإصلاحات السياسية الفورية. والسؤال الرئيس هنا هو: كيف يمكن للعراق الهش والمنقسم أن يمضي قدماً عندما تكون هناك احتمالية أن تؤدي الانتخابات -التي تُجرى بشق الأنفس- إلى تفاقم الصراع السياسي، حيث إنه لا يوجد حزب كبير مستعد للتنازل عن سلطته وموقعه في هذه البيئة. فإذا كان اختيار رئيس وزراء جديد يتطلب التوافق السياسي بين الكتل الفائزة فمن غير المرجح أن يتمتع رئيس الوزراء الجديد بسلطة أكبر من عبد المهدي. فلم يكن عبد المهدي هو المشكلة بل كان الضحية: لقد كان مستقلاً لكنه بلا قوة، ولا يمكن لرئيس وزراء مستقل إحداث إصلاحات جذرية إذا لم يكن مدعوماً من قبل كتلة قوية. ثانياً يتمثل السيناريو الآخر في تصاعد حالة عدم الاستقرار الحالية لتصل إلى الفوضى والتقاتل الداخلي بين الجماعات الشيعية المسلحة. وفي هذا السيناريو سيصبح العراق بعد الاحتجاجات أقل استقراراً من قبلها مع زيادة في الضعف وعدم الاستقرار؛ مما يعني منح مساحة أكبر للتدخل الأجنبي.

على الرغم من التحديات الموجودة إلا أن المشاركة الشعبية -وخاصة بين الشباب- تزداد في العراق، وستجبر الاحتجاجات الأحزاب السياسية على تغيير خطاباتها الشرعية والتواصل مع العناصر الشبابية في المجتمع العراقي، ومن دون هذا الضغط لن يكون للنخب العراقية رغبة في الإصلاح، ومن المتوقع أن يستمر هذا الضغط في جميع أنحاء البلاد.

على الرغم من التحديات الموجودة إلا أن المشاركة الشعبية -وخاصة بين الشباب- تزداد في العراق، وستجبر الاحتجاجات الأحزاب السياسية على تغيير خطاباتها الشرعية والتواصل مع العناصر الشبابية في المجتمع العراقي

على يد جماعات تابعة للحشد الشعبي ٦. بالنسبة لمنظمة مسلحة/سياسية مثل الحشد الشعبي فإن كسب الشرعية دون إنشاء «تهديد خارجي» أمر غير ممكن. وعلى الجانب الآخر فإن ديناميات الشرعية الداخلية والدعم الشعبي لقادة إقليم كردستان العراق فريدة من نوعها، حيث يمثل إقليم كردستان دولة داخل الدولة. ومع ذلك فإن نتائج محاولات الجهات السياسية للحصول على الدعم الشعبي قد تأتي جميعها على حساب تماسك البلاد والشعور بالانتماء للوطن.

لمعالجة هذه المشكلات الهيكلية العميقة قد يمثل إحداث إصلاحات سياسية جذرية حلاً، إلا أن هذا غير ممكن على المدى القصير. إذ يشكل الإصلاح الجذري الفوري تهديداً وجودياً لمصادر سلطات هذه الأحزاب؛ لأن سيطرتها على السلطة تعتمد إلى درجة كبيرة على المحسوبية واستخدام موارد الدولة لمصالحها السياسية. أما الإصلاح التدريجي طويل الأجل فأمر ممكن لكنه لن يُرضي الشعب، وطالما أن هناك فجوة بين الشعب والسلطات فإن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية ستبقى مقيدة في حلقة مفرغة.

وماذا بعد؟

يوجد لدى العراق على المدى القصير عدد قليل من الخيارات العملية لمعالجة التحديات الموضحة أعلاه، لكن الضغط المتزايد الذي يشكله المحتجون سيتطلب من الطبقة السياسية إعطاء الأولوية لتنفيذ إصلاحات جادة، وهو تطور ضروري لبقائهم. وفي هذا السياق فإن أية إصلاحات ستكون موجهة لإنقاذ أنفسهم أكثر من تلبية مطالب الشعب.

وفقاً للمادة ٧٦ من دستور ٢٠٠٥ فإنه بعد استقالة عبد المهدي تتولى الحكومة الحالية الحكم مؤقتاً لمدة ٣٠ يوماً أو إلى أن توافق أكبر كتلة في البرلمان

المراجع

- [1] Death toll in Iraq protests reaches 460, over 17,400 injured: Iraqi rights commission. (2019, Dec 4). Retrieved from <https://www.kurdistan24.net/en/news/ac50b4-0952-001c9844-10-c8cacadf4a1a>
- [2] Costantini, I. (2019). The Iraqi protest movement: social mobilization amidst violence and instability. Forthcoming.
- [3] Blecua, R. (2019, May 29). Battleground or Bridge-Builder? Iraq and the New Regional Order in the Middle East. Retrieved from <https://warontherocks.com/05/2019/battleground-or-bridge-builder-iraq-and-the-new-regional-order-in-the-middle-east/>
- [4] Barzani, N. (2019). MERI Forum 2019: Ending Wars – Winning Peace In The Middle East Panel 4: Navigating Kurdistan Region through Evolving Global and Regional Power Dynamics 6-4 November, 2019. Available at https://www.youtube.com/watch?v=_zaQyRaaSjs
- [5] Fuad Hussein, a speech of Iraq's Finance Minister in a conference in Erbil. Available at https://www.youtube.com/watch?v=_zaQyRaaSjs
- [6] Cockburn, P. (2019, Oct 7). Iraq protests: Death tolls soars as pro-Iran militias accused of shooting protesters. Retrieved from <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iraq-protests-baghdad-death-toll-shooting-a9145716.html>
- [7] See Kadhim, A. (2019, Nov 30). The challenges Iraq faces after prime minister's resignation. Retrieved from <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-challenges-iraq-faces-in-after-prime-ministers-resignation/>

عن المؤلف

كمران محمد بلاني هو زميل باحث في معهد الشرق الأوسط للبحوث ومحاضر في العلاقات الدولية بجامعة صلاح الدين في أربيل. وهو أيضاً مرشح لنيل شهادة الدكتوراة في جامعة لايدن من كلية الحكم والشؤون العالمية.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دولية مستقلة تتمثل مهمتها في تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العام، وتعزيز مثل المشاركة الديمقراطية، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعية

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6

No:68 Postal Code: 34197

Bahçelievler/ Istanbul / Turkey

Telephone: +902126031815

Fax: +902126031665

Email: info@sharqforum.org

research.sharqforum.org

    / SharqForum

 / Sharq-Forum

**الشرق
منتدى**

ALSHARQ FORUM